نقابة عمال المؤسسات في بيت لحم تواصل تطوير نشاطاتها

تود الهيئة الادارية لنقابة عمال المؤسسات في بيت لحم ان توضح بعض القضايا المتعلقة بنشاطها المذكور كانت مصدراً لبعض الالتباسات ومظاهر سوء الفهم.

اولا: حادثة مصنع لونا للازياء

كانت اللجنة الاجتماعية للنقابة قد زارت عاملات الخياطة في المصنع المذكور وعملت على تنسيبهن للنقابة. وبعد الاطلاع على اوضاعهن السيئة في العمل قررت النقابة الكفاح من اجل توفير ظروف عمل افضل للعاملات. وبالفعل وافق في حينه صاحب العمل على زيادة الاجور واعطائهن العطلة الاسبوعية والسنوية.

وبعد شهر من ذلك رفض صاحب العمل دفع الاجره الاسبوعية واشار الى انه لن يدفع في المستقبل مقابل العطلة السنوية مما اضطر العاملات الى الاضراب.

واتصلت نقابة العمال بصاحب العمل واوضحت له دقة الظروف التي تمر بها البلد وكان ان نتج عن ذلك الحوار اتفاق عمل موقع بين الطرفين باشراف نقابة العمال هذه بعض نصوصه:

١) يتعهد صاحب العمل بدفع العطلة الاسبوعية واجرة الاجازة السنوية يستمر الحوار حولها بعد نهاية مدة العقد.

٢) يتعهد صاحب العمل باعتبار الاول من ايار والثامن من اذار والاعياد الدينية اعياد مدفوعة الاجر.

٣) يتعهد صاحب العمل بزيادة اجور العاملات.

٤) ان نصوص هذا الاتفاق لا تلغي اي مكاسب عمالية اخرى تحققت خلال سير العمل او ضمنه الاتفاق الشفهي

٥) ان يستمر صاحب العمل بتوصيل العاملات بسيارة المصنع من البيت الى المصنع وبالعكس. واتفاق العمل لا يلغي هذا الحق.

وبعد ايام اخل صاحب العمل بالاتفاق. مما دفع العاملات الى الاضراب ومتابعة النقابة لتحصيل حقوقهن بعد ان ارسل لهن كتب فصل من العمل....

وخلال كفاح النقابة من اجل تحصيل اتعابهن النقابية. تدخل اهل وذوو العاملات ومنعوهن من متابعة القضية حتى ان بعض الفتيات هددن اذا هن ذهبن الى النقابة.... !

وعلى ضوء ذلك تخلت الفتيات عن حقوقهن تحت وطأة الضغوط العائلية.

وليس صحيحا الادعاء بأن النقابة تخلت عن العاملات ولم تقدم اتفاق عمل او بادرة لحل المشكلة

وبالمناسبة نقول بان احدا لم يتقدم اي اتفاق عمل للنقابة، وان الهيئة الادارية لم يقدم لها اي اتفاق عمل لحل المشكلة من خارجها....

اما بخصوص عمال ابو ديس والعيزيرية... فليس صحيحا على الاطلاق ما يشاع من انها ترفض تنسيبهم للنقابة... وان الواقع يثبت عكس ذلك....

والتزاما بواجب النقابة الوطني ونظرا للضرورة الملحة في ايجاد عمل نقابي في ابو ديس والعيزرية فقد اتخذت الهيئة الادارية لنقابة عمال بيت لحم قرارا بالتعاون مع من يهمهم كفاح العمال النقابي لايجاد لجان ثقافية في مواقع العمل لكل من العيزرية وابوديس كبداية لتأسيس عمل نقابي ثابت فيها.

كما ان مسألة قبول عمال ابو ديس والعيزرية في بيت لحم كمؤازرين ما هي الا الحل للمعضلة القانونية المتعلقة بالحدود الجغرافية المرخص بها للنقابة لا اكثر. وهم يمارسون عمليا ويعطي لهم كامل الحقوق ومتاحة لهم كل الفرص لاداء واجبهم النقابي، وللبعض من العمال يعمل في اللجان كدليل حي وواقعي على التزام النقابة بالوقوف بجانب عمال ابو ديس والعيزرية من اجل اعدادهم واتاحة الفرص لهم لاكتساب الخبره من اجل بعث العمل النقابي في هذه المنطقة.

اما على صعيد المشاكل المطلبية للعمال

- فقد انتهت نقابة العمال في بيت لحم من حل مشكلة العامل نصري الحيجي الذي كان يعمل في احدى محطات البنزين في ظروف عمل صعبة واحدى عشر ساعة في اليوم. فتمكنت من تحديد ساعات العمل بـ ٨ ساعات وتحسين راتبه، واعطائه الاجازات الاسبوعية والسنوية وباقي حقوقه العمالية.
- كما استطاعت النقابة حل مشكلة العامل الياس منصور الذي اصيب باصابة عمل وفصل على اثرها بأن حصلت له على كامل مصاريف العلاج، ودفع ٧٥ بالمئة من الاجر اليومي في ايام العلاج، وتحويله الى مستشفى داود للعظام بواسطة النقابة بالاضافة الى ارجاعه الى العمل وكل ما نص عليه القانون.
- ولا زالت تتابع مشكلات [illegible] من العمال احمد صقر والعامل [illegible] عفانه الذى فصل من شركة البلاستيك الاردنية بعد اصابته [illegible] بمرض مزمن حيث ولا زالت النقابة تتفاوض مع ادارة الشركة لتحصيل حقوقه العمالية والنقابية وتعويضه عن عمل ملائم لصحته.
- وتبحث نقابة العمال في بيت لحم في مشكلة العامل [illegible] الافندي الذي فصل من مصنع منصور بعد اصابته باصابة عمل وقد تم اخيرا احالته الى اللجنة اللوائية الطبية لتقدير [illegible] وتعويضه.

زيارات المصانع

قامت اللجنة الاجتماعية لنقابة عمال بيت لحم بزيارات لمصانع عودة صلاح للنسيج ومصنع فيوليت غيار وسلامه غانم وتحدثت مع العمال واطلعت على اوضاعهم وظروف عملهم، مبينة اهمية انتسابهم للنقابة وتعاضدهم مع الكفاح التضامني للعمال.

على أصحاب مصنع التنك إحترام اتفاقهم مع العمال

ما من شك في ان بناء اقتصاد وطني حر ومستقل، يتطلب توفير الراسمال الوطني والايدى العاملة المخلصة الواعيــة.

وظروفنا الموضوعية الاستثنائية تتطلب وعيا وحسا وطنيين صادقين من اجل حماية اقتصادنا الوطني من خطر المنافسة والافلاس وحرصا على استبقاء الايدى العاملة في توفير فرص العمل المناسبة والشريفة لهـا.

فالعلاقة بين اصحاب العمل والعمال هي علاقة وعي ومسئولية متبادلين في حماية حقوق وواجبات كل من الطرفين.

وانطلاقا من ضرورة تنمية اقتصادنا والنهوض به، تضطلع النقابات العمالية بمسئولية حساسة ودقيقة في متابعة وبناء هذه العلاقة. ولا يعني هذا الواقع بناء علاقة عشائرية وقبلية كما يحلو لبعض اصحاب العمل ان يصوروها.

فهل مسلك الاتحاد العام لنقابة العمال كان منافيا لهذا الشعار في حل وفض النزاعات العمالية في مصنع التنك بنابلس ولتتضح الصورة أمام القارئ لا بد من تحليل دقيق لظروف ووضع هذه المؤسسة.

- مصنع التنك هو شركة مساهمة محدودة (يمتلكه بعض كبار الراسماليين). انشيء قبل الاحتلال، وكباقي المؤسسات الاقتصادية الوطنية لا بد ان يكون قد تاثر سلبيا بالظروف الاحتلالية.

فاصبح يعتمد في تسويق انتاجه على تغطية حاجة السوق المحلية والذى هو في الغالب يستخدم لتعبئة وتصدير الزيتون والزيت الى الخارج.

وعندما طالب عمال هذه الشركة ادارتها بضرورة تحسين أوضاعهم المعيشية وشروط العمل تدخلت نقابة المؤسسات كطرف مفاوض من العمال انتهت مساعيها بعقد اتفاقية عمل جماعية تنص على تحديد الانتاج اليومي للعامل وما زاد عن ذلك تحسب للعامل عملا اضافيا اى استخدام الحوافز لزيادة الانتاج وتوزيع الفائدة الناتجة عنها لصالح كل من العامل وصاحب العمل.

وبسبب ازدياد الطلب على هذه السلعة وحاجة السوق المحلي وظروف التطور الصناعي فرض على ادارة المصنع تحسين آلة المعمل مما اثر تلقائيا على زيادة الانتاج. وهكذا اوصى صاحب العمل ان الاتفاقية الجماعية اصبحت غير متلائمة مع الظروف المستجدة ورغم انها مفروضة على العامل بمحض ارادة صاحب العمل. وهنا حدث الصراع حين حاولت ادارة المصنع الغاء الاتفاقية المعقودة واصر العمال على أن الغائها انما يعني استئثار اصحاب العمل بحصة الارباح دون تقدير لمجهود العامل، خاصة وأن الظروف المعيشية قد تأثرت بارتفاع الاسعار وتدني القيمة الشرائية للبيرة الاسرائيلية مما استدعى ضرورة تحسين اوضاع العمال. فاصرت نقابة العمال على ضرورة استمرار سريان الاتفاقية المعقودة.

ومما يجدر ذكره انه بالرغم من التحسينات التي ادخلت على وسائل الانتاج، الا انها تبقى محدودة ودون المستوى المطلوب، فالانتاج بالكاد يغطي حاجة السوق المحلي.

وحين جرت محاولة في جنين لانشاء مصنع مماثل (شركة مساهمة عامة) لم يرق الوضع للشركة المذكورة، مع ان شركة جنين قد حددت مصير انتاجها بضرورة تسويق عبر الجسور وليس المنافسة والمضاربة. ولكن موافقة السلطات الاردنية رهن بالولاء والتأييد للنظام من جهة وموافقة المصنع المذكور (وهو صاحب كلمة مسموعة في عمان) من جهة اخرى. والذى اعلن عن تحفظه أو عدم موافقته.

طبيعي انه كان بالاولى انشاء مصانع متنوعة تسير احتياجات السوق المحلي وتغني عن السلع الاجنبية، ولكن الخطأ وقد حصل، فمعالجته لا ينبغي أن يكون بخطأ اقبح منه، خاصة وأن انشاء مصانع وطنية مهما كانت محدودة الامكانيات انما يعني بقاء الراسمال الوطني

وكذلك فرص عمل جديدة لعمالنا. وعدم تهجيرهما معا فالمصلحة الوطنية تقتضي صدرا اوسع لمعالجة هذه الامور بعيدا عن المصالح الشخصية..

وحين حدثت ازمة الثقة بين ادارة المصنع وعمالها حيث اتهمت الاولى العمال بالتخريب المقصود لاجهزة العمل واجبرت الادارة على تحميل مسئولية الحادث لاحد العمال رغم عدم وجود دلائل تؤكد ذلك. وعلى الرغم من تأكيد العمال لحرصهم ومسئوليتهم للابقاء على المؤسسات الاقتصادية الوطنية وضرورة دعمها.

وأخيرا لا يملك المرء الا الانحناء اكبارا لعمال هذه الشركة على مواقفهم التضامنية ووحدتهم العمالية والصمود في وجه كافة الاغراءات والتهديدات من قبل اصحاب العمل ونستذكر في هذا المجال الموقف المشرف لهم اثناء الانتخابات الاخيرة لنقابة المؤسسات حين حاولت الادارة شراء اصوات العمال بالضغط حينا والاكراه حينا آخر، وفشلت في محاولتها..

فتحية لعمال مصانع التنك ومزيدا من التلاحم والتضامن العمالي لبناء صرح الاقتصاد الوطني الحر..

العمل مقياس القيمة

كثيرا ما يقال "ارتفعت الاسعار ولكن الاجور ارتفعت ايضا" وفي حلقة الاسعار والاجور المفرغة التي تميز ازمة التضخم في الانظمة الراسمالية وحيث العمل الموظف يشكل احد العناصر الاساسية في تقدير قيمة الانتاج، فان ذلك العمل يصبح ايضا اهم مقياس لحساب كل من سلم الاسعار والاجور والموازنة بينهما.

وعلى هذا الاساس يمكن فحص مسألة غلاء المعيشة بحساب الايام المطلوب القيام بها لشراء هذه السلعة او تلك. وفي اسرائيل يتضح الغلاء الفاحش اذا ما حسبنا الارتفاع في اسعار المساكن على هذا النحو. ويتضح من الاحصائيات ان شقة سكن مؤلفة من ثلاث غرف كانت تكلف شاريها سنة ١٩٦١ ٣٧٠ يوم عمل بمعدل اجور ذلك الوقت (اي ثلاث سنوات عمل ونصف) وارتفع هذا الرقم سنة ١٩٧١ الى ١٥٥٠ يوم عمل مقابل نفس الشقة (حوالي اربع سنوات ونصف) وفي سنة ١٩٧٤ ارتفع "سعر" الشقة الى ٢٥٠٠ يوم عمل (اي ثماني سنوات) واليوم وعلى الرغم من ان معدل الاجر الشهري للمستخدم "ارتفع" ووصل حتى ٥٣٠٠ ليره فان ذات الشقة تكلفه ٤٧٠٠ يوم عمل (اي ١[illegible] سنه).

أخبار نقابية من رام الله

اجتماع عمال وعاملات قطاع الادوية

عقد عمال وعاملات قطاع الادوية اجتماعا في دار نقابة عمال البناء والمؤسسات برام الله بتاريخ ٧٨.٨.٨ تم فيه مناقشة مجموعة من القضايا من بينها محاولة بعض الاطراف شق وحدة الحركة العمالية والالتفاف حول هذا القطاع وكما جرى في نهاية الاجتماع انتخاب لجنة نقابية لعمال وعاملات هذا القطاع من تسعة اعضاء وقد اتفق ان تواصل اللجنة اجتماعاتها ضمن برنامج تحدده للمشاركة بفعالية في تنظيم العمال ورفع مستواهم الثقافي ضمن التزامهم ببرنامج الهيئة الادارية ولجانها ولجنة العلاقات الداخلية ولجانها.

اللجنة الثقافية تضع برنامجا متكاملا ومباشرة تنفيذه

وضعت اللجنة الثقافية برنامجا متكاملا التزم باستمرار اصدار جريدة الحائط واللوحة الجدارية وقد صدر حتى الان اربعة اعداد من اللوحة الجدارية وثلاثة اعداد من جريدة الحائط من الحجم الكبير على قطعتين.

ونظمت برنامجا للمحاضرات [illegible] يشمل الحركة العمالية العربية والعالمية ومعالجة نقدية لقانون العمل وتجربة الحركة النقابية وفكر الطبقة العاملة وقد باشرت اللجنة بهذه المحاضرات حيث القى الزميل علي الجريري اولى هذه المحاضرات يوم الخميس الموافق ٧٨.٨.٩ شرح فيها مفهوم العمل النقابي واهمية التنظيم النقابي واساليب العمل بين الجماهير العمالية وتعرض لديالكتيكية العلاقة بين النضال النقابي والنضال السياسي وتلازم العلاقة بينهما.

وستتم المحاضرات بمعدل محاضرة كل اسبوع.

وتهدف اللجنة من وراء هذه المحاضرات اعداد كوادر نقابية تتمكن من قيادة العمال في معظم مواقع العمل وتبنى قضاياهم الى جانب رفع المستوى الثقافي والنقابي للعمال والعاملات.

كما ستباشر اللجنة باصدار نشرات تثقيفية داخلية توزع على العمال والعاملات في مواقع العمل.

لجنة العلاقات الداخلية تتابع نشاطات اللجان الفرعية

تتابع لجنة العلاقات الداخلية نشاطات اللجان النقابية وفعاليتها باهتمام بالغ.